الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.11

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
11 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقرّ، نيويورك، يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كوتشنسكي.....(أوكرانيا)

فيما بعد: السيدة غروه (نائبة الرئيس) ..... (سويسرا)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع)*

* بندان قرّرت اللجنة أن تنظر فيهما سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54965 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠.

تنظيم الأعمال

١- **الرئيس:** دعا اللجنة إلى استئناف النظر في مسألة توجيه الدعوات إلى المقرّرين الخاصين، والخبراء المستقلين، ورؤساء الأفرقة العاملة المعنية بحقوق الإنسان الذين لم يتسلموا ولاية تخول لهم الحضور إلى الدورة الحالية للجمعية العامة. وقال إن الدعوات المخصصة المقترحة أثارت عددا من الأسئلة حول الآثار المالية المحتملة، والنتائج التي تترتب بالنسبة إلى برنامج العمل، والمعايير التي ينبغي استخدامها لدى النظر في أمثال هذه الدعوات.

٢- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): ألقى بيانا وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، فأشار إلى رغبة اللجنة في توجيه دعوات إلى المقرّرة الخاصة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة وبأسبابه ونتائجه، وإلى المقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، ولاسيما بالنساء والأطفال، وإلى الخبير المستقل المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في معرض مكافحة الإرهاب، الذين لم يُفَوَّضوا بالحضور إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، قائلا إنه سيلزم مبلغ يُقَدَّر بـ ٠٠٠ ١٨ دولار لمصاريف سفرهم .

٣- وأضاف أن ولايات المقرّرين الخاصين والخبراء المستقلين تدخل في فئة الأنشطة التي تعتبر ذات طبيعة دائمة. وقد أُدرِجت في الميزانية البرنامجية للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ موارد لأنشطة تلك طبيعتها. وستُسَدّ الاحتياجات اللازمة، إلى الحدّ الممكن، من الموارد المتاحة. وبالتالي، فإنه لن يُطلَب اعتماد إضافي لهذا الغرض.

٤- وأردف قائلا إن اللجنة، إذا ما وجهت دعوتها أيضا إلى رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع للجنة حقوق الإنسان، فيجب أن يُلاحَظ أن أعضاء هذا الفريق ممثلون لدول أعضاء. وسيمثل القرار استثناء من قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د-١٧)، بصيغته المعدلة، بشأن نظام بدلات السفر والإقامة لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية للأمم المتحدة. والمتوقع أن تَرِد تكاليف سفر رئيس ذلك الفريق العامل، البالغة ٧٠٠ ٦ دولار، من الأموال الخارجة عن الميزانية.

٥- ومضى قائلا إنه بعد إعداد البيان، وردت معلومات تفيد أن المقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص لم تقبل الولاية. ولهذا فإن البيان سيُعَدَّل.

٦- وفيما يتعلق بالنتائج المترتبة بالنسبة إلى برنامج العمل، قال إنه سوف يُسمَح لكل مقرّر خاص بساعة واحدة ليدلي ببيانه ويردّ على أسئلة اللجنة. وإذا دعت اللجنة ثلاثة أشخاص آخرين، فسيلزم تخصيص جلسة إضافية واحدة. غير أن تخصيص وقت إضافي من وقت الاجتماعات كان متوقعا لغرض مثل هذه الإمكانية. ومع هذا، فإن اللجنة إذا ما قرّرت أن تدعو مقرّرين خاصين أو خبراء مستقلين آخرين على أساس مخصص، فسيلزم تخصيص وقت اجتماعات إضافي.

٧- **الرئيس:** قال إنه يفهم أن معايير دعوة مقرّرين خاصين أو خبراء مستقلين لمخاطبة اللجنة يتطلب مزيدا من التشاور بين الوفود. واقترح تعيين السيدة كوسورغبور، نائبة الرئيس، مُيَسِّرة لقيادة المفاوضات.

٨- وقد تقرّر ذلك.

٩- **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن لدى وفد بلده تحفظات جدّية على بيان أمين السرّ، وبخاصة حول استخدام مبالغ من الميزانية العادية بشكل تفاضلي وتمييزي. وأضاف أن رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية خبير في حقوق الإنسان معروف جيدا، وأن من المدهش ألا يمكن تغطية مصاريف سفره بالموارد الموجودة.

١٠- وأردف قائلا إن كوبا يمكن أن تكون مرنة بشأن التفسير الذي قدّمه المفوض السامي لحقوق الإنسان إذا كان واضحا أن الموارد الخارجة عن الميزانية متوفرة وأن هناك ضمانا بأن رئيس الفريق العامل سيخاطب اللجنة الثالثة. أما إذا لم يكن في مقدور رئيس الفريق أن يسافر إلى نيويورك بموجب نفس شروط سفر ممثلي الهيئتين الأخريين، فإن كوبا ستعارض توجيه الدعوة إليهم جميعا.

١١- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): أوضح أن التفرقة تتعلق باختلاف مركز المقرّرين الخاصين، والخبير المستقل، ورئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. فالأخير ممثل لدولة عضو؛ ولهذا فإن مصاريف سفره وبدله اليومي تخضع للوائح مختلفة؛ إلا أن هناك مبالغ متوفرة حاليا لتغطية مصاريفه من موارد خارجة عن الميزانية.

١٢- **السيدة تومار** (الهند): قالت إن وفد بلدها يعتبر أن عمل المقرّر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية ذو صلة وثيقة باللجنة الثالثة، التي ستتصدى فيما بعد لمسألة اعتماد اتفاقية دولية شاملة بشأن حقوق المعوّقين وكرامتهم. وبناء على ذلك فإنه يقترح إصدار دعوة أيضا إلى المقرّر الخاص المعني بالإعاقة.

١٣- **السيدة خليل** (مصر): قالت إن وفد بلدها يدعم كل الدعم جميع ما ذُكِر من دعوات، ولكنه سيرحب بإيضاح عدد ما سوف يصدر من دعوات وماهي المعايير التي تستند إليها الدعوات.

١٤- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال إنه بالنظر إلى أنه لا يوجد حاليا مقرّر خاص عن الاتجار بالأشخاص، فإن اللجنة لا تستطيع إصدار دعوات إلا إلى ثلاثة من الأشخاص الأربعة الذين ورد ذكرهم في بيانه الأولي عن الآثار المترتبة في الميزانية الرنامجية.

١٥- **السيدة عبد العزيز** (ماليزيا): أشارت إلى البيان الأولي لأمين السرّ، فقالت إنها مندهشة لأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بالنسبة إلى رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية تختلف عنها بالنسبة إلى آليات أخرى، وأن مصاريف سفره قد تسدّد من موارد خارجة عن الميزانية. وبيّنت أن الفريق العامل أنشأته اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ولهذا فإن أمثال هذه المصاريف يجب أن تقع في نطاق اختصاص مفوضية حقوق الإنسان.

١٦- **السيدة زاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى الدعوات المراد توجيهها إلى عدد إضافي من المقرّرين الخاصين، فقالت إن وفد بلدها وإن كان يرى أن على اللجنة تقييم مثل هذه القرارات بعناية، سعيا إلى تجنب التكرار بين التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان، وإدراكا لولايات الآليات والاستخدام الكفؤ لموارد الميزانية، فإنه لا يعترض عليها من حيث المبدأ. غير أنه فهم أنه لا تترتب على تلك الدعوات آثار في الميزانية البرنامجية. وقد قال أمين السرّ الآن أن دعوة رئيس الفريق العامل ستتطلب موارد خارجة عن الميزانية، وأن هذه الموارد متوفرة. ووفد بلدها يود الحصول على إيضاح للمسألة، وذلك لأن الولايات المتحدة ليست مستعدة للقبول بقرار للّجنة تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٧- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال، جوابا على اقتراح الهند، إن أي طلبات جديدة يجب أن تُقَدَّم رسميا إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لكي يتسنى له تقييم ما إذا كانت تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية؛ ولهذا فإنه لن يكون في مقدور اللجنة أن تبتّ في الاقتراح على الفور.

١٨- وجوابا على ماليزيا، قال إنه يفهم أن مصدر تمويل مصاريف السفر والبدل اليومي يخضع للوائح وأنظمة مختلفة

تتفاوت بحسب ما إذا كان المقرّر الخاص أو الخبير المستقل أو رئيس الفريق العامل فردا خاصا أو ممثلا لدولة من الدول الأعضاء.

١٩- وجوابا على الولايات المتحدة، قال إنه حين ظهرت مسألة توجيه دعوات إضافية في البداية، بيّن هو أن أي دعوات جديدة ستؤدي إلى تقييم ما يترتب عليها من آثار في الميزانية البرنامجية، وإن لم يكن ذلك يعني بالضرورة أنه سيلزم توفر موارد جديدة. وفي حالة رئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، قال إن دعوته لن تقتضي موارد جديدة. وأضاف أن الموارد متوفرة لتمويل سفر الأشخاص الأربعة الذين ورد ذكرهم في بيانه؛ غير أنه بالنظر إلى عدم القبول بواحدة من الولايات، فإن اللجنة لا يمكنها أن تبتّ إلا في ثلاث دعوات.

٢٠- **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن وفد بلدها، في الوقت الذي يرحب فيه بالدعوات محل المناقشة ويدعم الاقتراح المقدم من الهند، يعتبر أن من المهم تحديد معايير لتنظيم أمثال هذه الطلبات. كما أنه سيرحب أيضا بإيضاح نهائي عمن سيمثُل أمام اللجنة.

٢١- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال إنه علم من مفوضية حقوق الإنسان أنه تمّ الاتصال بالمقرّرة الخاصة المعنية بالعنف الموجه ضد المرأة وبأسبابه ونتائجه، والخبير المستقل المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في معرض مكافحة الإرهاب، ورئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وأنهم أعربوا عن نيتهم في مخاطبة اللجنة.

٢٢- **السيد تارانـدا** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يرحب بالحوار التفاعلي مع المقرّرين الخاصين، ولكن على ألا يكون ذلك إلا بالامتثال الصارم لولاياتهم. وأضاف أنه يودّ أن يعرف أي وفد اقترح ضرورة وضع معايير لإصدار الدعوات إلى المقرّرين الخاصين ولماذا لا يمكن للجنة أن تتبع الممارسة السابقة بشأن الحوار التفاعلي مع المقرّرين الخاصين الذين تشمل ولاياتهم رفع تقارير إلى اللجنة الثالثة.

٢٣- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال إن المسألة التي أثارها وفد بيلاروس هي من شأن اللجنة لا من شأن الأمانة العامة.

٢٤- **السيدة هستائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها دعم على الدوام ممارسة توجيه الدعوات إلى المقرّرين الخاصين والخبراء المستقلين لمخاطبة اللجنة. غير أن المناقشة الراهنة وثيقة الصلة بتعيين مُيَسِّر. وهي تقترح ألا تكون اللجنة انتقائية، وأن تصدر كل الدعوات كمجموعة.

٢٥- **الرئيس**: قال إنه توجد قائمة بالمقرّرين الذين سبق أن وافقت اللجنة على توجيه الدعوات إليهم. والمهمة المعروضة على اللجنة الآن هي ما إذا كان ينبغي لها أن تصدر دعوات إلى ثلاثة مقرّرين خاصين إضافيين لا خمسة، بالنظر إلى أن المقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص لم تعين رسميا حتى الآن، وأنه ستلزم معلومات ومناقشات أكثر بكثير حول توجيه دعوة إلى المقرّر الخاص المعني بالإعاقة.

٢٦- **السيدة ناز** (بنغلاديش): تكلمت في نقطة نظامية، فقالت إن قرار اللجنة يتمركز على أي مقرّرين خاصين إضافيين يجب دعوتهم. ومع أن منصب المقرَر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص شاغر رسميا، فإن في إمكان اللجنة بالتأكيد أن تدعو شاغلة المنصب-المنتخبة التي يوشَك على جعل تعيينها رسميا.

٢٧- **السيد تشي** بوهوا (الصين): قال إنه كان يودّ أن يتكلم قبل إعلان الرئيس. غير أن وفد بلده يوافق على إنشاء منصب مُيَسِّر لمعالجة المسألة. وأضاف أن الممارسة التي درجت عليها اللجنة من حيث دعوة مقرّرين خاصين وخبراء مستقلين لمخاطبتها ممارسة طويلة العهد، ولم يسبق أن قامت بشأنها حالة يكتنفها الخصام كهذه. وهو يودّ أن يعرف هل

سيكون من الصحيح إجرائيا دعوة المقرّر الخاص المعني بالتعذيب، الذي قدم مؤخرا استقالته.

٢٨- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال، ردّا على وفد بنغلاديش، إن تعيين المقرّرة الخاصة الجديدة المعنية بالاتجار بالأشخاص ليس رسميا بعدُ. وردّا على وفد الصين، قال إن استقالة المقرّر الخاص المعني بالتعذيب لن تكون نافذة إلا في ١ كانون الأول/ديسمبر ، ولكن لا يُعرَف إن كان سيأتي إلى نيويورك لمخاطبة اللجنة أو هل إن المدعوين الثمانية عشر الآخرين سيكونون متاحين لفعل ذلك.

٢٩- **السيدة غروه** (سويسرا): أيدت اقتراح الرئيس، وقالت إن على اللجنة أن تبتّ في الدعوات المراد توجيهها إلى المقرّرين الخاصين والخبراء المستقلين الإضافيين المدرجين حاليا على قائمتها التي لم تكن محل أي اعتراض. أما الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فلا تثير أي مشكلة وذلك لأن الأموال متاحة.

٣٠- **الرئيس**: قال إن الوفود، فيما يبدو، تودّ أن تفصل أمر البتّ في دعوة المقرّرين الخاصين الإضافيين عن أمر البتّ في المعايير. وفي حين أن المكتب مستعد للعمل مع الوفود على صوغ معايير للمستقبل، فواضح أن المهمة المحددة التي تواجهها اللجنة في هذه اللحظة هي دعوة المقرّرين الخاصين الثلاثة المدرجين من قبلُ في القائمة. وأضاف أنه ليس على علم بأية سابقة، ولكن في حين أن المعايير لا تزال في طور الصياغة، فإن الدعوات المراد توجيهها إلى الذين تمّ انتقاؤهم يلزم إصدارها في أقرب وقت ممكن.

٣١- **السيد حي** (باكستان): قال إن أي قرار لدعوة مقرّرين خاصين إضافيين يجب أن يُتَّخَذ بشكل شامل ويُوَسَّع نطاقه ليضمّ الخمسة كلهم. وهو حائر في فهم السبب الذي من أجله لا يمكن البتّ في الطلبات الخمسة جميعا. وأضاف أن قرار اللجنة يجب أن يكون بمنأى عن أي شبهة في انطوائه على تمييز.

٣٢- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال إنه علم لتوه أن المقرّر الخاص المنصرف المعني بالتعذيب سيخاطب اللجنة. وفيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه وفد باكستان، قال إنه لن يكون من المناسب أن تُدعى المقرّرة الخاصة المقبلة المعنية بالاتجار بالأشخاص بالنظر إلى أن تعيينها ليس رسميا حتى الآن. أما اقتراح الهند الجديد القاضي بدعوة مقرّر خاص خامس فلا يمكن البت فيه في ذلك الوقت بالنظر إلى أن إعداد الكشف المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يحتاج إلى ٤٨ ساعة.

٣٣- **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن هناك حاجة إلى اتخاذ قرار نهائي. ولدى البت في معايير الدعوات التي توجه إلى المقرّرين الخاصين والخبراء المستقلين، يجب أن تؤخذ في الحسبان أهمية موضوعهم ودلالته بالنسبة إلى اللجنة، وسمعة الشخص، وما سيسهم أو ستسهم به في مناقشات اللجنة. وهو، بعد أن قال هذا، يعلن أن كوبا تحبذ إصدار الدعوات الخمس المطلوبة كلها.

٣٤- وأضاف أنه إذا وُضِعت في الاعتبار حاجة الأمانة العامة إلى إيضاح الحالة فيما يتعلق بالآثار التي تترتب في الميزانية على الدعوات الإضافية، فربما يمكن تأجيل المسألة إلى اليوم التالي؛ ولكن إبداء مزيد من المرونة من جانب اللجنة سيُمَكِّنها من دعوتهم جميعا، بمن فيهم المقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص والمقرّر الخاص المعني بالإعاقة على السواء، علما بأنهما يُعْنَيان بفئة محددة من الأشخاص تتسم حقوق الإنسان العائدة إليهم بالأهمية. واقترح إفساح المزيد من الوقت للمكتب وللأمانة العامة لترتيب المسائل المالية بهدف دعوة الخمسة جميعا.

٣٥- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال إن اللجنة وإن كانت قد تودّ النظر في دعوة المقرّرة الخاصة المقبلة المعنية بالاتجار بالأشخاص في حال إكمال إجراءات تعيينها، فإنه يتساءل عما هي الفائدة الإضافية التي يمكن لها أن تسهم بها في مناقشات اللجنة إذا لم تكن قد بدأت عملها بعدُ.

٣٦- **الرئيس:** قال إن الاقتراح الكوبي وإن يكن عمليا، فإنه سيلزم أكثر من يوم واحد لإعداد الكشف المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الدعوتين الأخريين. واقترح إصدار الدعوات إلى المقرّرين الخاصين الثلاثة الأُوَل، وإرجاء البتّ في أمر الإثنين الآخرين إلى جلسة لاحقة.

٣٧- **السيد البدري** (مصر): عبّر عن استحسانه لتقرُّر تعيين مُيَسِّر؛ ولكنه رأى، من حيث المبدأ، أن الدعوات يجب أن تصدر بالاستناد إلى معايير واضحة. وقال إن وفد بلده يروعه أن يُبنى الانتقاء على أساس الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، التي قد تتغير من سنة إلى أخرى. وإذا تقرّر دعوة الخمسة جميعا، فسيلوم آنئذ دعوتهم جميعا إلى كل الدورات من حيث المبدأ وليس وفقا لاعتبارات الميزانية.

٣٨- **السيدة زاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها أيد على الدوام ممارسة دعوة مقرّرين خاصين وخبراء مستقلين إلى مخاطبة اللجنة. ووفد بلدها، في الوقت الذي يعرب فيه عن تقديره لما قدمته الأمانة العامة من إيضاح ولما أكده الوفد السويسري من توفر التمويل، يودّ أن يعرف ما إذا كانت تلك الموارد ستأتي من صناديق التبرعات أو من صندوق الطوارئ، وذلك لأنه يعارض أي قيد للتكاليف مثل هذا على حساب الصندوق الأخير.

٣٩- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): أكد من جديد أن مصاريف سفر المقرّرين الخاصين، التي تقارب ٠٠٠ ١٨ دولار، تشكل أنشطة دائمة مغطاة في الميزانية البرنامجية. وقال إن الاحتياجات ستسدّد من الموارد المتوفرة، ولن تُطلَب موارد إضافية. أما فيما يتعلق برئيس الفريق العامل، الذي هو ممثل دولة عضو، فإن المبالغ المتطلبة لتغطية سفره إلى نيويورك متوفرة من الموارد الخارجة عن الميزانية، ولن تكون هناك حاجة إلى أي تمويل إضافي.

٤٠- **السيدة عبد العزيز** (ماليزيا): قالت إن دعوة المقرّر الخاص المعني بالإعاقة يجب أن تُعامَل على قدم المساواة مع الدعوات الأخرى؛ ويجب أن يكون من الممكن البتّ من حيث المبدأ في تلك المسألة كذلك إذا أمكن أيضا استيعاب الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٤١- **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن اللجنة تودّ أن توجه دعوات إلى المقرّرة الخاصة المعنية بالعنف الموجه ضدّ المرأة، والخبير المستقل المعني بحماية حقوق الإنسان في معرض مكافحة الإرهاب، ورئيس الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، والمقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، والمقرّر الخاص المعني بالإعاقة لحضور الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٤٢- وقد تقرّر ذلك.

٤٣- **السيدة ناز** (بنغلاديش): قالت إن من رأي وفد بلدها أن من شأن الدول الأعضاء أن تقرّر ما إذا كان في إمكان المقرّرين الخاصين الذين هم في بداية ولاياتهم أن يضيفوا فائدة إلى المناقشات.

٤٤- **السيد تشي** بوهوا (الصين): قال إنه إذا وُضِع في الاعتبار أن ٢٣ مقرّرا خاصا أو ممثلا مقرّر حضورهم، فيجب الحرص على السماح بوقت كاف لكي تدلي الدول الأعضاء ببيانات في إطار البند أيضا.

٤٥- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): قال، على سبيل الإيضاح، إن الدعوتين الموجهتين إلى المقرّرة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص والمقرّر الخاص المعني بالإعاقة ستصدر في انتظار قبولهما بالتعيين وتوفرهما للمثول أمام اللجنة. أما

الكشوف ذات الصلة المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فستُقَدَّم في الوقت المناسب.

٤٦- وجوابا على ممثل الصين، قال إن الدعوات الإضافية تترتب عليها فعلا آثار بالنسبة إلى تخطيط الاجتماعات في المستقبل، وذلك بالرغم من أن شيئا من المرونة قد أُدمِج في جدول الدورة الحالية.

٤٧- **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): كرّر رأي وفد بلده في أن دعوة المقرّر الخاص المعني بالإعاقة يجب ألا تكون مشروطة بتوفر الموارد المالية.

٤٨- **السيد خان** (أمين سرّ اللجنة): استرعى الانتباه إلى الفصل الثاني من الوثيقة A/59/250، الذي يُبيّن بجلاء أن أي قرار تتخذه لجنة رئيسية ينبغي أن يكون محل استعراض للآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية. وقال إنه لا يتوقع أي صعوبة في كفالة التمويل اللازم، ولكن الإجراءات يجب أن تُتَّبَع.

٤٩- **السيدة غروه** (سويسرا): قالت إنها تأمل في أن يتوفر كشف الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في أقرب وقت ممكن.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/59/38, Part I وPart II، وA/59/135 و185 وCorr.1 و281 و313 و357)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/59/115 و214 و281)

٥٠- **السيدة عزيز** (باكستان): قالت إن زيادة الاهتمام الموجه إلى القضايا المتعلقة بالمرأة أمر يشرح القلب، ولكن التقدم المحرز في توعية المرأة بحقوقها هو دون التوقعات بكثير. وأضافت أن العولمة وإن كانت توفر الفرص للكثيرين، فإنها جعلت المرأة أكثر تعرضا للاستغلال. والقضاء على الفقر يشكل خطوة أساسية نحو عالم يخلو من الاستغلال، كما أن تمكين المرأة السياسي والاقتصادي هو أداة جوهرية.

٥١- وأردفت قائلة إن باكستان تعتبر المساواة بين الجنسين موضوعا يتخلل جميع البرامج الإنمائية. والنساء بموجب الدستور صاحبات مصلحة متساويات في مجالي التنمية السياسية والاقتصادية، ولا يوجد تمييز مبني على نوع الجنس. وتكفل وزارة النهوض بالمرأة أن تُمَثِّل سياسة الحكومة تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة. وسيُعرَض على الجمعية الوطنية قريبا تشريع لكبح ممارسة "القتل حفاظا على الشرف". وترمي السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وتمكينها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا من خلال التنمية المستدامة. كما أن هناك تدابيرَ سياسة عامة لتعزيز مشاركة المرأة اتُّخِذَت في مجالات الائتمانات الصغيرة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، والرعاية الصحية الأولية بتكاليف مقبولة، والشراكات العامة والخاصة من أجل التنمية.

٥٢- ومضت قائلة إن الإصلاحات التي أُحدِثت في الحكم المحلي كفلت مشاركة نسائية أكبر في العملية السياسية. وفي إطار إصلاح الدستور، حُجِزَت للنساء ٣٣ في المائة من المقاعد في كل مستوى من مستويات الحكم المحلي. كما أن الزخم الذي ولدته الانتخابات المحلية يبين أثره في الانتخابات العامة، حيث حُجِزَ للنساء ٦٠ مقعدا في الجمعية الوطنية و١٢٨ مقعدا في جمعيات المقاطعات. وهناك ١٨ امرأة بين أعضاء مجلس الشيوخ، وسبع نساء، وهو عدد لم يسبق له مثيل، في مجلس الوزراء. والنساء في باكستان، وقد شجّعتهن

الإجراءات الإيجابية، يعملن في جميع قطاعات المجتمع وصنع القرار.

٥٣- وقالت أخيرا إن جدول أعمال النساء ضخم والتحديات عديدة، ولاسيما بالنسبة إلى بلدان مثل بلدها تتحمل عبء الفقر والدين الخارجي. غير أن بلدها سيثابر في سبيل تحقيق الرؤية المتمثلة في مجتمع خال من التمييز والاستغلال.

٥٤- **السيد غوميز روبليدو** (المكسيك): قال إن استعراض السنوات العشر المقبل لمنهاج عمل بيجين سيتيح فرصة لجَرْد التحديات التي لاتزال تواجه المرأة في ممارستها الكاملة لحقوقها. وأضاف أن آثار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تظل أشدّ بالنسبة إلى المرأة منها بالنسبة إلى الرجل.

٥٥- ومضى قائلا إن المكسيك حاولت أن تجعل تشريعاتها الوطنية متمشية مع التزاماتها الدولية بالنهوض بالمرأة. ودور الآليات الوطنية للمرأة أهم من أي وقت مضى، ولهذا دعمت المكسيك بثّ الحيوية من جديد في المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ومن خلال تعبئة الموارد الكافية وتقوية ولاية هذا المعهد باعتباره الهيئة الوحيدة المكرسة في منظومة الأمم المتحدة للبحث، والتدريب، والمعلومات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، سيكون ممكنا إحراز تقدم في إطار الاستراتيجيات الأساسية الموصى بها في منهاج عمل بيجين. وهناك حاجة إلى آليات للتنسيق أكثر مرونة بين وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ولا كفالة تمتع الجميع بالحقوق الأساسية دون نجاح ما يُبذَل من جهود في سبيل النهوض بالمرأة.

٥٦- تولت مهام الرئاسة السيدة غروه (سويسرا)، نائبة الرئيس.

٥٧- **السيد حياصات** (الأردن): قال إنه مع تحقق منجزات كبيرة في حماية حقوق المرأة والنهوض بها، فلايزال ينبغي عمل الكثير. وسيتيح الاستعراض المقبل لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة ممتازة لتقييم تنفيذهما وتبيّن أي عقبات.

٥٨- وأردف قائلا إن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية عليا. ومن المهم النظر في طرق لتقوية ولاية هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتمويلها بغية تعزيز مركز المرأة. وقد قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور ملحوظ في تعزيز حقوق المرأة والنهوض بها. ويرى وفد بلده وجوب تقوية قدراته وولايته، وتوفير ما يلزم من الموارد، لكي يتسنى له مواصلة عمله.

٥٩- ومضى قائلا إن بلده كان في الطليعة في تنفيذ الالتزامات المبينة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من الوثائق ذات الصلة، كما أنه اتخذ إجراءات ملموسة لإصلاح التشريعات الداخلية في مسعى لاستئصال جميع أشكال العنف الموجه ضدّ المرأة – وبخاصة "جرائم الشرف" – وتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن بين تلك الإجراءات إلغاء الإعفاء من العقاب وتطبيق عقوبات أشدّ بحق الفاعلين.

٦٠- وأضاف أن وسائط الإعلام قامت هي أيضا بدور هام في فتح باب المناقشة حول "جرائم الشرف" والتوعية بها، تلك الجرائم التي يعتبرها بلده متعارضة مع جميع القيم الدينية والإنسانية والثقافية. وأشار إلى أن هذه الجهود أسفرت عن حدوث هبوط في عدد تلك الجرائم، وبخاصة في السنوات الثلاث الماضية. وقال إنه يجب أن يُلاحَظ أن هذه الجرائم تحدث بالدرجة الأولى بسبب التشوش أو بسبب فهم خاطئ للإسلام والأعراف المحلية.

٦١- واختتم كلامه بقوله إن بلده سيواصل بذل جهوده لإزالة جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وهو يدعو

المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ذات معنى ليكفل لها مساواة أكبر ويتيح لها مزيدا من الفرص.

٦٢- **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن حكومتها تعتقد أن النهوض بالمرأة يجب أن يستند إلى نهج شامل يولي الاعتبار لخصوصية كل مجتمع من المجتمعات، وإن مفهوم المساواة هو الأساس الذي تقوم عليه جميع سياسات بلدها في جميع الميادين، بما فيها ميدان المرأة.

٦٣- وأضافت أنه بالرغم من الجهود الجهيدة التي ما فتئت المنظمات الدولية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني تبذلها منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقِد في بيجين عام ١٩٩٥، فإن التقرير النهائي للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين كشف عن وجود نواقص في تنفيذ توصيات هذا المؤتمر. وقالت إن عام ٢٠٠٥ سيشهد الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بيجين، وهي ينبغي أن تكون الوقت الذي يُستعَرَض فيه برنامج العمل وتُحَدَّد العقبات التي تعترض سبيل التقدم. وأشارت إلى أن آثار العولمة على اقتصادات البلدان النامية قد تترك تلك البلدان مهمشة كل التهميش، الأمر الذي سيؤثر على المرأة حتما.

٦٤- ومضت قائلة إن وفد بلدها يرحب بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (A/59/214). غير أنه يقترح أن تتضمن التقارير المقبلة وصفا مجملا لما أُحْرِز من تقدم في تنفيذ منهاج بيجين، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر واستئصال العنف الموجه ضد المرأة.

٦٥- وذكرت أن أي نهج يؤخذ به تجاه ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة ينبغي أن ينظر في الأسباب الجذرية للعنف ومدى فعالية ما يُنَفَّذ من طرق لمكافحته، بما في ذلك التشريعات الوطنية والدولية. ومن الجدير بالملاحظة أن رداءة الإحصاءات المتوفرة عن مدى انتشار هذه الظاهرة تعرقل إحراز تقدم في إيجاد الحلول.

٦٦- وواصلت كلامها قائلة إن حكومتها أنشأت لجانا تتمتع بدعم المجتمع المدني والمنظمات النسائية بغية متابعة توصيات بيجين فضلا عن توصيات المؤتمرات النسائية السودانية التي تغطي التعليم ، والصحة، والسلام، والأسرة، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية، والقضاء على الفقر. وهي قد قدمت تقريرها الوطني عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين وتوصيات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وليس ثمة من شك في أن الخطوات المتخذة في سبيل السلام في السودان سيكون لها أثرها المفيد على الأوضاع المعيشية والاقتصادية للسكان، ولا سيما منها الأوضاع المعيشية والاقتصادية للنساء والأطفال.

٦٧- وختاما، قالت إن وفد بلدها يكرّر تأكيد اعتقاد حكومتها بأن القضاء على الفقر ومكافحة جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، بما في ذلك أثر الصراع المسلّح والعيش في ظل الاحتلال، هي عناصر أساسية لتحقيق أي تقدم ملحوظ في تمكين المرأة. ووفد بلدها يدعو إلى الالتزام بالعودة إلى القيم الأسرية من أجل إيجاد مجتمع يُمَكِّن المرأة من القيام بدورها الطبيعي، ألا وهو تثقيف الأجيال المقبلة.

٦٨- **السيد هانيسون** (إيسلندا): قال إن المساواة بين الجنسين هي واحدة من أولويات بلده على الصعيدين الوطني والدولي. وأشار إلى أن بلده صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وحثّ الدول التي لم تفعل ذلك بعدُ على أن تحذو حذو بلده. ورحّب بحَدَث الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الاتفاقية، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء عدد التحفظات.

٦٩- وأردف قائلا إن لجنة مركز المرأة اعتمدت، في آخر دورة لها، نتائج متفقا عليها بشأن دور الرجال والبنين في تحقيق المساواة بين الجنسين، وبشأن المشاركة المتساوية للمرأة

في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، وفي بناء السلام فيما بعد الصراعات. وأضاف أن بلده يعلق أهمية كبيرة على المسألة الأولى وأنه، خلال رئاسته مجلس وزراء دول الشمال في عام ٢٠٠٤، ركّز على سدّ الفجوة فيما بين أجر النساء وأجر الرجال، وعلى أهمية التوفيق بين مسؤوليات المهنة ومسؤوليات الأسرة.

٧٠- وأضاف أن الدورة التالية للجنة مركز المرأة، التي ستستعرض منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، ستتيح فرصة ممتازة لجَرْد تنفيذ ما اضطُلِع به من التزامات، وتحديد المجالات التي يلزم مضاعفة الجهود فيها. وبيّن أن قضايا المرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا أخرى، مثل التنمية. ولهذا فإن وفد بلده يوافق على أن استعراض منهاج العمل يلزم أن ينظر في مؤتمرات قادمة أخرى من مؤتمرات الأمم المتحدة.

٧١- واختتم كلامه بقوله إنه مع إحراز تقدم كبير في تحسين حقوق المرأة، فإن اليقظة ما زالت متطلبة. وكرّر تأكيد القضايا التي تهم وفد بلده، وهي قضايا الاتجار بالنساء والفتيات، والعنف الموجه ضد المرأة، والقيود المفروضة على حرية تنقل النساء، وافتقار المرأة إلى المشالركة في الحياة السياسية، وعدم المساواة في أجرها وحقوقها الإنجابية.

٧٢- **السيدة ساوربري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها اتخذ صفيفة من الخطوات للنهوض بحقوق المرأة وتمكينها وكفالة رفاهها ورخائها، وهي أمور لاتزال بين أولوياتها الدولية الأساسية. واضافت أن واحدة من أكثر القضايا إلحاحا اليوم هي قضية الاتجار بالأشخاص، وأن حكومتها اتخذت عددا من الخطوات في هذا الخصوص.

٧٣- وأردفت قائلة إن السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال أمر ممقوت بشكل خاص، وهي تُغذّي الطلب على ضحايا الاتجار بالبشر. وقد سنّ بلدها في عام ٢٠٠٣ قانونا يُقَوّي قدرته على منع جرائم العنف ضد الأطفال وعلى التحقيق فيها وملاحقتها قضائيا والمعاقبة عليها، كما ينص على إنزال عقوبات شديدة بحَمَلة جنسية بلدها الذين يسافرون إلى الخارج لافتراس الأطفال.

٧٤- وواصلت كلامها قائلة إن النساء في جزء كبير من العالم النامي يَمُتْن دونما ضرورة أثناء الولادة، كما أن موهن يرجع في عدد متزايد من الحالات إلى أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد اتخذ بلدها عددا من الخطوات الهامة لتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للنساء، وهو يعمل مع كثير من الشركاء لتعريف وتنفيذ سياسات للرعاية الأساسية والطارئة لصحة الأم.

٧٥- وبيّنت أن اللاجئين والمشرّدين داخليا ، ومعظمهم نساء وأطفال، معرّضون بشكل خاص للفقر والمرض والعنف. وحكومتها تنفق، عن طريق المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ما بين ٥٠ مليون دولار و٧٠ مليون دولار سنويا على برامج اللاجئين التي تتصدى للصحة، والتغذية، والمرافق الصحية، والعنف القائم على نوع الجنس.

٧٦- وذكرت أن أغلبية فقراء العالم نساء. وتوخيا للحدّ من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، هناك صندوق مُحَدّد سيساعد البلدان التي تحكم بالعدل، وتستثمر في شعوبها، وتشجع الحرية الاقتصادية. وستكون معدلات إكمال الدراسة الابتدائية للبنات عاملا مُقَرِّرا لدى البتّ في أهلية الحصول على التمويل.

٧٧- وأشارت إلى أن تمكين المرأة اقتصاديا يؤدي إلى الحدّ من الفقر، وتحسين الحالة الاقتصادية للأسر ورفع مستوى بلدانها. والائتمانات الصغيرة واحدة من أنجح الطرق لمواجهة الحاجات الأساسية، وبناء مجتمعات أقوى، ودعم المجتمع

المدني، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد خصص بلدها، على مدى السنوات الخمس الماضية، ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار في السنة لتنمية المشاريع الصغيرة عن طريق القروض، والتدريب، والمساعدة التقنية.

٧٨- ورحبت بالانتخابات التي أُجْريت مؤخرا في أفغانستان وشارك السكان بنسبة عالية في الإدلاء بأصواتهم فيها. وقالت إن بلدها مسرور لإسهامه فيما شهدته أفغانستان على مدى السنتين الماضيتين من تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي يلفت الأنظار. وأضافت إن الدستور الأفغاني الجديد يتيح لجميع المواطنين، رجالا ونساء، حقوقا وواجبات متساوية أمام القانون، بما فيها الحق في التصويت والمشاركة في العملية السياسية. وذكرت أن النساء يشكلن ٤١ في المائة من الذين سجلوا أنفسهم لغرض التصويت. وقد نفذت حكومتها ما يزيد على ٢٠٠ مشروع لمساعدة المرأة الأفغانية، تتناول طائفة من المجالات تتفاوت من التعليم والرعاية الصحية إلى الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية. وافتتح مؤخرا معهد جديد لإعداد المعلمات بغية تدريب الأفغانيات على محو الأمية في المناطق الريفية والحضرية، علما بأن البنات يشكلن ٤٠ في المائة من الأطفال الأفغان الملتحقين الآن بالمدارس والبالغ عددهم ٤,٨ ملايين.

٧٩- ومضت قائلة إن تقدما يُحرَز أيضا في العراق. وقد أُقِرّ في آذار/مارس ٢٠٠٤ قانون يضمن حقوقا متساوية لجميع المواطنين ويحظر التمييز على أساس الدين، ونوع الجنس، وغيرهما من الصفات الشخصية. وسيبقى هذا القانون نافذا إلى ما بعد إجراء انتخابات ديمقراطية واعتماد دستور جديد في عام ٢٠٠٥. وبلدها قائم بتيسير مشاركة العراقيات في إعمار بلدهن، من حيث أنه خصص ٢٧ مليون دولار لبرامج خاصة للمرأة العراقية وقدّم منحا إلى عدد من المنظمات غير الحكومية التي تُدرِّب العراقيات على العمل في وسائط الإعلام واكتساب المهارات في إدارة مشاريع الأعمال والمهارات والممارسات الديمقراطية.

٨٠- وأعلنت أن بلدها ملتزم بالنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، وأنه قدّم مشروع قرار حول ذلك الموضوع خلال الدورة الثامنة والخمسين (القرار ١٤٢/٥٨). وهو يدعم أيضا مشاريع عديدة في شتى البلدان. وقالت إن كل القضايا هي قضايا نسائية — سواء منها مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفقر، أو تحسين الرعاية الصحية والتعليم، أوتعزيز سيادة القانون، أو تشجيع تكوين مشاريع الأعمال وإيجاد فرص عمل جيدة. وتمكين المرأة من خلال إتاحة إمكانيات متساوية لحصولهن على التعليم وانتهاز الفرص الاقتصادية يقوّي احتمالات استطاعتهن الأخذ باختيارات مستنيرة في المجتمع، ويوفر لهن المزيد من الأدوات لمكافحة الفقر وتوسيع نطاق الديمقراطية. ومثل هذه القضايا مهمة بالنسبة إلى كفالة السلامة والأمن والرخاء للنساء ولأسرهن.

٨١- **السيدة لي** تشياومي (الصين): قالت إنه، في الفترة التي انقضت منذ دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، حققت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في النهوض بالمرأة، وحماية حقوق المرأة، ومتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

٨٢- وأضافت أن لجنة مركز المرأة اعتمدت، خلال آخر دورة لها، نتائج متفقا عليها بشأن دور الرجال والبنين في تحقيق المساواة بين الجنسين وبشأن مشاركة النساء المتساوية في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، كما أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك في قراريه ١١/٢٠٠٤ و١٢. وقد شارك وفد بلدها بشكل فعال في تلك الأنشطة، وهو مستعد للعمل مع سائر البلدان لتعزيز تلك الأهداف.

٨٣- وأردفت قائلة إن تقرير الأمين العام عما اتُّخذ من تدابير وأُحْرِز من تقدم في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/59/214) يستعرض ما اتخذته الجمعية ولجانها الرئيسية من خطوات خلال الدورة الثامنة والخمسين لتعزيز تحقيق هدف المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووفد بلدها يوافق على توصيات الأمين العام، وهو يحثّ الجمعية وهيئاتها الفرعية على اتخاذ خطوات محددة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨٤- ومضت قائلة إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين ووثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، الذي سيجري في الدورة القادمة للجنة مركز المرأة، وإنه سيتعاون بشكل وثيق مع المكتب والدول الأعضاء الأخرى في التأهب لهذا الاستعراض. وينبغي للاستعراض أن يركز على التنفيذ على الصعيد الوطني لكي يتسنى تبادل الخبرات والاستدلال على الفجوات والعقبات.

٨٥- وذكرت أن بلدها أحرز تقدما ملحوظا في المساواة بين الجنسين في الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين، كما يتجلى ذلك في التزامه الرسمي بتعميم المنظور الجنساني، ودعوته إلى الأخذ بمنظور جنساني متوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة نظام قانوني لتعزيز المساواة بين الجنسين، وإحداث تحسين في مشاركة المرأة في السياسة وفي إمكانية حصولها على العمل والتعليم والرعاية الصحية، وزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين. وحكومتها تعمل جادّة مع المنظمات غير الحكومية للتأهب للذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بيجين بهدف الحفاظ على حقوق ومصالح المرأة وتعزيزها.

٨٦- **السيد راييس رودريغيس** (كوبا): قال إن النساء، بعد ما يقرب من ١٠ سنوات على انعقاد مؤتمر بيجين، مازِلْن يُستَثنين مما تعود به العولمة من فوائد وتتيحه من فرص ويعانين أشد المعاناة من غائلة الحرب، والجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها. ولم يزد عدد النساء في الجماعة السكانية العاملة إلا زيادة طفيفة خلال السنوات العشرين الماضية، ولايزال مكسب المرأة أقلّ من مكسب الرجل عن نفس العمل. وتشكل النساء ثلثي الأميين والفقراء في العالم، وما يقرب من نصف مليون منهن يَمُتْن بسبب الافتقار إلى العناية أثناء الحمل أو الولادة أو الإجهاض. وإذا لم تتوفر الإرادة السياسية، فإنه لن يتمّ الوفاء بالإلتزامات التي اضطُلِع بها في بيجين وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. والضرورة تقتضي أن تُصْحَب الجهود الوطنية، ولاسيما في البلدان النامية، بالتعاون الدولي القائم على مبادئ احترام السيادة والاستقلال وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٨٧- وواصل كلامه قائلا إن هدفا رئيسيا من أهداف الثورة الكوبية كان على الدوام ومازال الإدماج التام للمرأة في جميع الميادين والمناطق في البلد مع التمتع بحقوق وفرص متساوية. وبلده يفخر بأنه كان أول من وقع وثاني من صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. هذا إلى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التي حدثت في بلده ساعدت النهوض بالمرأة. ومع هذا فإن هناك عددا من العوامل التي لاتزال تعوق المساواة الكاملة بين الجنسين.

٨٨- وأشار إلى أن بلده أقرّ، في عام ١٩٩٧، قانونا بشأن متابعة مؤتمر بيجين تضمن إجراءات ترمي إلى إزالة الحواجز وخلق الأوضاع الصحيحة لمواصلة تحسين مكانة المرأة في المجتمع. كما اتُّخذت تدابير في مجالات العمالة، والترقية، وإمكانية اكتساب السلطة، والعمل المجتمعي، والتشريع ،

والحقوق الإنجابية والجنسية، وحضور المرأة في وسائط الإعلام وكيفية تصويرها فيها. وتزداد إلى حدّ كبير روعة هذا التقدم إذا ما وُضِع في الاعتبار استمرار الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلده، ذلك الحظر الذي يؤثر في المرأة بوجه خاص.

٨٩- وقال إن بلده يكرّر توجيه ندائه إلى الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ خطوات لمعارضة أي تدابير انفرادية لاتتفق مع القانون الدولي والميثاق، وتمنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة لسكان البلدان المعنية، ولاسيما منهم النساء والأطفال، وتعرض رفاههم للخطر، وتمنعهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان العائدة إليهم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.